ملامح جديدة لعلاقات دولية جديدة

أحدث زلزال أميركا أثراً بعيداً وعميقاً في العلاقات الدولية إلى درجة يمكن القول فيها أن علاقات دولية جديدة بدأت تتشكل، وأن عمقاً جديداً للنظام الدولي الجديد بدأت غماره وتداعياته على نحو مفصلي وتاريخي ونوعي.

ولقد كان من الطبيعي نظرياً أن تضع أحداث نيويورك وواشنطن الولايات المتحدة أمام خيارين:

الأول: وهو خيار تشكيل ائتلاف دولي يدعم ضربة أو ضربات عسكرية أو عملاً عسكرياً واقتصادياً وسياسياً باتجاه عدو افتراضي.

الثاني: وهو خيار المعالجة الشاملة.

وكان من الطبيعي عملياً أن تلجأ الولايات المتحدة إلى الخيار الأول، وهو أشبه ما يكون بخيار شارون الأمن بالقوة، دون معالجة الجذور، وهو كذلك تكرار بصورة أخرى وضمن خصائص أخرى لحرب الخليج الثانية.

ذلك لأن الخيار الثاني وهو خيار المعالجة الشاملة ينطوي على اتجاهات تتنافى وحقيقة مصالح الولايات المتحدة كما تراها الولايات المتحدة ضمن واقعها الحالي، وعلى متطلبات معقدة من حيث القدرة لتقديم حلول لقضايا أساسية في العالم.

إن الخيار الثاني –وهو خيار المعالجة الشاملة– ينطوي على المتطلبات الأساسية التالية:

1. إطفاء المظالم، وعلى الأقل المظالم الكبرى والفادحة في العالم، وعلى سبيل المثال هناك قضية فلسطين التي تحظى بأكبر مساهمة في موجة النقمة تجاه سياسات الولايات المتحدة في العالمين العربي والاسلامي.

لقد تركت الولايات المتحدة كراهية لسياساتها في العالم، بل لدى العالم بأسره نتيجة لقيامها بالمظالم أو موقفها من المظالم، ونتيجة لسياسات أخرى عززت الفوارق في العالم.

2. تقليص الفوارق بين الشمال والجنوب، وعلى سبيل المثال فإن انتاجية العالم

تتجاوز خمسة وعشرين ترليون، نصيب الولايات المتحدة وحدها أكثر من الثلث، أما نصيبها مع أوروبا واليابان فإنه يتجاوز أربعة أخماس هذه الانتاجية.

3. معالجة وطأة أثر العولمة في اكتساح العالم وفرض قيم جديدة مرتبطة بمبدأ يزيد الفوارق ويعزز التفرد ويقوم على الانحياز وازدواجية المعايير.

4. إقامة توازن دولي يتجاوز احادية القطبية ويستند إلى المشاركة المسؤولة. لقد انهار نظام المشاركة الدولية، وأصبحت الولايات المتحدة تقيم الترتيبات الإقليمية التي هي انعكاس لنظام احادية القطبية، وهو نظام القيادة العسكرية والسياسية والاقتصادية والتكنولوجية للولايات المتحدة على العالم. وهو نظام مثير لكل حوافز الخصومة أو المعاداة مهما اقتضت ظواهر الأمور أو المصالح المرحلية والآنية من مظاهر أخرى. ويتركز هاجس الولايات المتحدة في كل ترتيباتها لترسيخ إقامتها على عرش القوة العالمية الأولى والوحيدة من كونها تخشى ما تبقى لدى أوروبا من قوى سياسية واقتصادية وتكنولوجية وعسكرية، وما يحمله المد الصيني من آفاق واعدة، وما يكتنز به الشرق الأوسط من قدرة روحية ومؤهلات جيوتاريخية كامنة.

5. اتخاذ الاجراءات الصحيحة والسليمة في خط مكافحة الارهاب والتي تستند إلى ما يلي:

أ- الحقائق الدقيقة والكافية، ومن دون الدخول في التفاصيل فإن حادث نيويورك وواشنطن ينطوي على كثير من الملابسات والأسئلة التي تتطلب إجابات صحيحة لإقامة الإجابة الدقيقة والشاملة التي تفسر ما جرى من حيث الدقة والإعداد والتخطيط والتكامل والمهارة، ومن حيث المنفذين الحقيقيين، والجهات الحقيقية التي يمكن أن تكون قد ساعدتهم أو تعاونت معهم أو خططت لهم أو استثمرتهم.

ب- التعريف الدقيق للإرهاب، وهنا لا بد من تعريف معتمد دولياً، يمكن أن يقدمه مؤتمر دولي، ومن المؤكد أن من عناصر هذا التعريف الأساسية النقاط التالية:

النقطة الأولى: إن الارهاب هو العنف الذي يستهدف المدنيين الأبرياء العزل

خارج حالات الإحتلال وربما خارج حالات المعاملة بالمثل.

النقطة الثانية: التفريق بين الارهاب وبين المقاومة المشروعة ضد الإحتلال، أو من أجل الأهداف الإنسانية الموجبة.

النقطة الثالثة: أن يتضمن تعريف الارهاب كون الإحتلال هو أسوأ أشكال الارهاب، لما يوقعه من أذى شامل للمدنيين العزل وما يتسببه لهم من سيطرة على حياتهم، ومن اضطرار لهم للمقاومة وتعريض حياتهم وأمنهم للخطر والضرر والأذى. إن من قوانين الإحتلال أنه يعتمد على القوة والاكراه والقهر والسيطرة بواسطة القوة، وأنه لا يتم برضى المجتمع الذي يقع عليه، لذلك فإن من قوانينه أن يستخدم العنف والقوة ضد المدنيين وأن يستدعي التضحيات.

ج- اللجوء إلى الأصول الدولية واستكمال عناصر الشرعية الدولية والعمل في إطار الأمم المتحدة لبرنامج شامل لمكافحة الارهاب بكل أشكاله.

د- عدم استخدام مكافحة الارهاب كذريعة لتجاوز أهداف مكافحة الارهاب الحقيقية باتجاه أهداف خاصة أخرى.

ه- وفي هذا الصدد، وبالارتباط غير المباشر، لا بد من المشاركة الدولية وتحمل المسؤوليات من أجل حل مشاكل العصر ومشاكل الانسان الحقيقية. وبالتوازي فإن استحقاقات آخذة في النشوء والتعاظم لمتغيرات نوعية قادمة في الحياة البشرية.

إن الحياة البشرية توشك على التغير، وتوشك على اكتساب معالم جديدة وخاصة بفعل ثلاثة عوامل كبرى هي:

العامل الأول: ثورة التكنولوجيا والمعلوماتية والاتصالات وأثرها على نظم الحياة البشرية.

العامل الثاني: ثورة الجينات والخارطة الجينية والثورة البيولوجية وأثرها على الحياة البشرية.

العامل الثالث: المتغيرات البيئية الكبرى المتوقعة ومنها الاحتباس الحراري وارتفاع درجة حرارة الأرض أو الاختناق بثاني أوكسيد الكربون.

ومن دون التفاصيل فإن معالجة مشاكل الإنسان المعاصرة والمشاركة في مواجهة استحقاقات التطورات المستقبلية هي الهم الأكبر للبشرية الذي يجب أن يقوم على أساسه نظام للمشاركة الدولية المسؤولة والحقيقية والقادرة على أحداث التكامل البشري.
لا يوجد أي مؤشرات لأن تلجأ الولايات المتحدة لهذا الخيار الشامل الذي قلنا أنه الخيار الثاني، بل على العكس إن اتجاهات الولايات المتحدة هي معاكسة لكافة مستلزماته واستحقاقاته.
وكذلك فإنها معاكسة لمبدأ النزاهة الانسانية الكامنة في جذوره، فليس من المنطقي أن تقف بكل هذا العناد في مساندة أشكال التمييز العنصري والإحتلال، وفي رفض إنصاف ضحايا الرق وأثر الرق على واقع سلالاتهم، وفي المقابل أن تتبنى مصطلح مكافحة الارهاب وكأن الأمر يتم بكل نزاهة.

جميع المؤشرات تتجه إلى أن خيار الولايات المتحدة هو الخيار الأول، خيار حشد ائتلاف دولي لتوجيه ضربة أو ضربات ضد أهداف يتم اختيارها وفقاً لمتطلبات برنامج قائم، وربما برنامج جاهز يبحث عن ذريعة.

خيار ردة فعل أم خيار استراتيجية

وهنا نقف أمام السؤال هل خيار الولايات المتحدة والذي تجسد بخيار الحشد القائم ضد افغانستان وتداعياته هو خيار ردة فعل أم أنه خيار استراتيجية وبرنامج استراتيجي قائم؟.
لقد أشارت التقارير الخاصة بدوائر الإدارة الحالية للولايات المتحدة في مرحلة تسلم الرئيس جورج بوش الابن لمسؤولياته كرئيس للولايات المتحدة إلى أن الأولوية رقم واحد للسياسة الخارجية لهذه الإدارة وخياراتها الاستراتيجية، هي المحيط الهادئ ووسط وجنوب آسيا.
وعند قراءة خيار افغانستان لا بد من أمرين:
الأول: وهو الظروف المناسبة لتوفير الغطاء واستثمار الأحداث.

الثاني: وهو الأبعاد الاستراتيجية لهذا الخيار وفقاً لبرنامج وتوجهات الولايات المتحدة.

وباتجاه الأمر الأول، فإن وجود النظام الأفغاني وتركيبته ومنهجه وعلاقاته الدولية ووجود اسامة بن لادن وتنظيم القاعدة وامتداداته وفعالياته، تشكل الظرف المثالي والحافز المثالي في آن واحد.

أما باتجاه الأمر الثاني وهو الأبعاد الاستراتيجية، ووفقاً لقواعد علم الاستراتيجية فإن الأمر يتعلق بأربعة أبعاد:

1. **المركز**: وهو افغانستان، حيث تشكل افغانستان عقدة اتصال وتواصل وسط آسيا وتسيطر على طريق الحرير، وما عناه وما يعنيه.

2. **الجوار**: ترتبط افغانستان بحدود مشتركة مع كل من الباكستان، إيران، تركمانستان، أوزباكستان، طاجاكستان، روسيا والصين.

ولكل منها أهمية خاصة حالية أو مستقبلية، ومن زاوية خاصة لأية ترتيبات في وسط وجنوب آسيا.

3. **دائرة المصالح الحيوية الاستراتيجية ذات الصلة**: وهنا لا بد من تخصيص دائرتين:

أ- أمن المحيط الهندي.

ب- النفط بشقيه الجنوبي في الخليج، والشمالي وخاصة المخزون الواعد في بحر قزوين وأوزباكستان وتركمانستان.

4. **التقرب الاستراتيجي**: والذي يمكن أن يتعلق برأس جسر أو بتأمين ذراع طويلة، أو باحتواء استراتيجي، واتجاهاته المستقبلية أو المحتملة باتجاه القوى النووية، ونحو كل من الصين وروسيا، وخاصة انطلاقاً من نظرة الولايات المتحدة لتطلعات الصين وآفاق حدود نفوذها المحتملة.

إن خيار افغانستان يتعلق بهذه الأبعاد الأربعة، وعليه وبغض النظر عن مدى تورط اسامة بن لادن من عدمه، فإن حادثة نيويورك وواشنطن قدمت غطاء وفرصة لبرنامج وخيار هما في عمقهما خيار استراتيجية
ومخططات قائمة، تبحث عن ظروف ووقت مناسبين.
إن هذا الخيار يتعلق بإرساء ترتيبات جديدة في كل من وسط وجنوب آسيا والمحيط الهادئ والمحيط الهندي، وهو أشبه ما يكون بإرساء ترتيبات جديدة من خلال حرب الخليج الثانية.
ولعل انجاز الخطوة الأولى، وهي في (الدائرة الافغانية) سيترك عقدتين كبيرتين في هذا التواصل، هما عقدة إيران، وعقدة العراق، حيث تحاول إيران ايجاد مكان لها ضمن تواؤم دولي، بينما ما زالت العقدة العراقية دون بوادر تحريك أو تحرك، وذلك بسبب احجام العراق حتى الآن عن خطوات تواؤم حقيقية، وبسبب عدم قبول النظام العراقي أساساً حتى لو أقبل على هذا التواؤم.
وهذا ما يعني أن الخطوة التالية المحتملة قد تطال العراق بصورة أو بأخرى.
وفي حال زوال هاتين العقدتين، فإن بقاء العقد الصغيرة سوف لن يستدعي أكثر من تعامل موضعي أو تطويق محلي.
لقد بدأت الولايات المتحدة في تشكيل ائتلاف دولي مستندة إلى ثلاثة عوامل:
الأول: انها امتلكت الغطاء السياسي والأخلاقي الكافي من منظور العلاقات الدولية الكبرى.
الثاني: أنها تمتلك القدرة للتعامل مع الحدث والأهداف.
الثالث: إن القوى الأخرى غير جاهزة للمواجهة، وأن خيار الكثيرين من هذه القوى هو خيار إما الاشتراك في الجبهة المرشحة للخسارة، أو الحصول على مكاسب جزئية وحتى صغيرة.
إن خيار الكثير من الدول هو البحث عن بعض المكاسب أو الأدوار أو الحصص أو حتى عدم معاداة الولايات المتحدة.
هذه العوامل الثلاثة وليس الأخلاق أو الشرعية الدولية هي التي تحاول الولايات المتحدة الاستناد إليها وهي تقوم بتشكيل ائتلافها الدولي من أجل ضربة من ضربات

تبدأ في أفغانستان.

وتجدر الاشارة هنا إلى أن الإدارة الأميركية استندت في سعيها لتشكيل الائتلاف الدولي إلى توفر الحافز والغطاء الداخلي الأميركي، حيث امتلكت الإدارة الغطاء الشعبي الأميركي، ذلك أن حجم الحدث في نيويورك وواشنطن كان كافياً لتوفير الغطاء الداخلي بأقوى صوره.

وبغض النظر عن طبيعة العمل الأمريكي ومداه، من الجائز التوقف أمام سؤال: هل يمكن للولايات المتحدة أن تقيم الشبكة السياسية المطلوبة وأن تحقق برنامج الزرع الاستراتيجي في وسط آسيا بمفعول الردع، وحسابات الدول ومصالحها، وثقة الدول بقدرة الولايات المتحدة على إملاء إرادتها، وتستغني عن مستويات معينة أو مدى معين للضربات.

وبغض النظر كذلك عن طبيعة العمل ضد أفغانستان وحركة طالبان والذي سينطوي على عمل عسكري من الطبيعي أن يتضمن:

ضربات بواسطة الصواريخ بعيدة المدى وخاصة صواريخ توماهوك وكروز، ضربات بواسطة القاذفات بعيدة المدى (ب 52) و (ب2)، وضربات جوية أخرى وفقاً لمستوى التمهيد المسبق، وعمل بري بواسطة حلفاء، ثم عمل بري مباشر ضمن نطاقات محددة، وكل ذلك بعد إعداد وحشد ضروري سياسياً وعسكرياً ولوجستياً واستخبارياً، ستملأ الزمن الضروري له بعمل سياسي ودبلوماسي وربما عمل علاقات عامة.

بغض النظر عن كل ذلك فإن الولايات المتحدة تسعى لائتلاف مركز خاص بكل مرحلة، وينطوي على درجة مختلفة من درجات الانخراط.

أنها حتى في ظلال غبار الإعداد والحملة تسعى إلى إقامة شبكة جديدة من العلاقات السياسية التي ستشكل جوهر التحولات.

وعليه نستطيع أن نقول أن ثمة محورين لعمل الولايات المتحدة الاستراتيجي:

الأول: مقومات وأسس الترتيبات في وسط وجنوب آسيا والمحيط الهادئ.

الثاني: استكمال الترتيبات في الشرق الأوسط لقيام تواصل يمتد من الغرب إلى حدود الصين، وجنوباً إلى جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ، ويعكس هذا التواصل نظام احادية القطبية أو النظام الدولي الجديد الذي يتضمن احادية القطبية ونظام العولمة.

وهنا لا بد من إطلالة على حرب الخليج الثانية التي هي في حقيقة الأمر حرب برنامج كان قائماً وجرى إعداده لأكثر من عقد، وليس ردة فعل على احتلال الكويت.

نموذج حرب الخليج الثانية

في أعقاب انتصار الامبراطور أوغسطوس العظيم (اوكتافيوس) في حربه ضد الجزء الشرقي من مخلفات امبراطورية الاسكندر المقدوني، تمكن لأول مرة أن ينقل مركز القرار الدولي نقلاً قارياً إلى روما وأدى انتصاره إلى إقامة سلام روما سلاماً طويلاً مستقراً لقيادة روما للعالم، بصفتها القوة العظمى الأولى.

أراد الرئيس جورج بوش الأب أن يقتفي أثر أوكتافيوس العظيم بإقامة نظام روما على يد الولايات المتحدة وبانتقال مركز القرار الدولي إلى القارة الأميركية، عندما اطلق دعوته لسلام كسلام روما في أعقاب انتصارين: الأول انتصار الحرب الباردة، والثاني انتصار حرب الخليج الثانية.

في أعقاب هزيمة فيتنام ساد في الولايات المتحدة الأميركية مبدأ نيكسون والذي يقضي بعدم ارسال قوات أميركية إلى المناطق الملتهبة في العالم، وفي أعقاب حظر النفط في العام 1974 بدأ السعي لإدخال استثناء على مبدأ نيسكون تبلور العام 1977 في مبدأ كارتر والذي وضع أسس هذا الاستثناء الخاص بمنطقة الخليج العربي، ووضع آلية لذلك تمثلت في قوات التدخل السريع.

ولكن كان ثمة عوائق، وأهمها الخوف من تدخل الاتحاد السوفياتي، والخوف من عدم الامكانية للحفاظ على المنشآت النفطية سليمة.

في أعقاب قمة مالطا وانتهاء الحرب الباردة تغيرت الموازين حيث:

أ- زال عائق الخوف من تدخل الاتحاد السوفياتي.

ب- توفر حافز إضافي معاكس وهو توفر قوة إقليمية مهددة تمثلت في القوة التي أصبحت لدى العراق في أعقاب انتهاء حرب الخليج الأولى في آب 1988.

وهنا وفي أعقاب قمة مالطا وضعت الولايات المتحدة برنامجاً خاصاً بالشرق الأوسط ينطوي على ثلاثة أهداف رئيسية هي:

1. قوة وأمن وتفوق "اسرائيل".

2. السيطرة على منابع النفط وطرق امداده ووصوله.

3. نظام إقليمي جديد.

وكانت هذه العوامل هي التي تشكل عمق حرب الخليج الثانية والتي تمكنت بواسطتها الولايات المتحدة من توفير المقدمات لنظام إقليمي جديد ما زالت تسعى إلى استكمال تشكيله.

إن ما يجري الآن هو برنامج جديد يحتاج إلى مدى زمني متواصل وإلى عمل متنوع ومتكامل، وقد خلق علاقات دولية جديدة من المؤكد أن لها انعكاساتها السلبية والايجابية ولها توفير فرص وضياع فرص ولها مظالمها.

ثوابت الرؤية الفلسطينية

من المؤكد أن لهذه الملامح الجديدة والمرحلة الجديدة تأثيراتها على قضية فلسطين، وتدل المؤشرات على التأثيرات الأولية التالية:

أولاً: تدرك الولايات المتحدة أن الوضع في فلسطين يشكل عائقاً أمام انخراط الكثير من حلفائها في النطاقين العربي والاسلامي، كما يشكل استمرار توتره تهديداً بانفجارات شعبية وعوائق في النطاقين تتعارض وتتزامن مع عمل الولايات المتحدة باتجاه افغانستان ووسط وجنوب آسيا.

ثانياً: تدرك الولايات المتحدة أن الحافز الأساسي للنقمة على سياساتها في الدائرة العربية والاسلامية هي بسبب واقع الشعب الفلسطيني وقضيته وخاصة قضية القدس. وعليه فإن الولايات المتحدة تسعى إلى تسكين الوضع الفلسطيني وليس إلى إيجاد حلول، ذلك لأن التسكين هو من متطلبات مسعاها لتشكيل ائتلاف دولي في حركتها الجيواستراتيجية إثر حادثي نيويورك وواشنطن، بينما هي لم تحقق جاهزيتها الذاتية لمتطلبات حل، ابتداء من اعتماد رؤية للحل، وانتهاء بحسم اتجاهات وموازين قوى، ان ذلك يتطلب:

1. أن ندرك طبيعة المتغيرات وحساب مواطئ الأقدام بدقة ومقدرة لتلافي المحاذير.

2. الاحتفاظ بأوراق القوة الذاتية وخاصة المقاومة المشروعة للاحتلال والإنتفاضة والتوازن الدقيق بين مبدأ تلافي المحاذير ومبدأ استمرار المقاومة. إن مبدأ استمرار المقاومة هو أهم اتجاه للجهد الرئيسي للشعب الفلسطيني وحركته النضالية وكافة أطر تجسيده السياسي، من أجل ضمان هدف الحرية والكرامة والاستقلال في إطار دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس وحق العودة، وضمان السقف الحقيقي للهدف المرحلي الفلسطيني.

3. الاحتفاظ بموقف عربي واسلامي يتمكن من تجنيد التداعيات لمصلحة المشروع الفلسطيني والأهداف الوطنية الفلسطينية كمحور مركزي من محاور المصلحة العربية والاسلامية المتعددة الأبعاد.

ثمة تداعيات محتملة وخاصة حيال الصعوبات أو التورط الذي ستصادفه الولايات المتحدة، وثمة تداعيات محتملة لموازين قوى جديدة.
إن هذه المتطلبات تستند إلى موقف مبدئي وسياسي يتجسد فيما يلي:
أولاً: إن الموقف الحقيقي ضد الارهاب هو الموقف ضد الارهاب بتعريفه الصحيح، وهو الارهاب ضد المدنيين العزل الأبرياء، خارج حالات الإحتلال، وهو التعريف الذي ينطوي على التفريق بين المقاومة المشروعة للاحتلال، والتي من ضمنها كل أنواع مقاومة الشعب الفلسطيني، وبين الارهاب. والذي يتضمن شمول معنى الارهاب للاحتلال وممارسات الإحتلال.
ثانياً: يجب أن تستند مكافحة الارهاب إلى الحقائق الدقيقة وإلى الشرعية الدولية وأن تتم في نطاق هذه الشرعية.
ثالثاً: إن خندق الترتيبات للسيطرة على العالم ليس هو الخندق الحقيقي لمكافحة الارهاب، حيث يتم استثمار هدف مكافحة الارهاب من أجل تحقيق أهداف تتجاوزه.
رابعاً: لن نكون في خندق ضرب المدنيين الأبرياء حتى ولو تحت عنوان مكافحة

الارهاب.

خامساً: لن نكون في خندق ضرب أمة أو شعب أو دولة تحت عنوان مكافحة الارهاب.

سادساً: إن حصاراً مثل حصار العراق وشعب العراق هو عمل إرهابي، وأن كل من يقف في خندق استمرار هذا الحصار أو ضرب العراق إنما يقف في خندق الارهاب والعدوان.

سابعاً: يجب أن يتبلور موقف عربي موحد يحتوي هذه المبادئ ويستند إليها.

وبعد، إن المتغيرات تتطلب سرعة ودقة إدراكها، وقد بدأت رياح جديدة، لا بد من إدراك قوتها واتجاهاتها وسرعتها ومداها، لأن رياح العلاقات الدولية لا ترحم أحداً ولا نتنظر أحداً.

أيلول 2001

obeikandl.com